



## في ختام قمة ويلز

## حلف الأطلسي يقرر تشكيل قوة رد سريع ومواجهة الإرهاب الدولي

متابعة / قاسم الشاوش

اتفق قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الـ28 أمس في ختام قمته التي عقدت في مقاطعة ويلز البريطانية تشكيل قوة رد سريع، والإبقاء على "حضور دائم" في شرق أوروبا.

كما تعهدوا بمواجهة «الإرهاب الدولي» ومنعه من التمتع بملاذ آمن، وذلك بعد يومين من مناقشة الكثير من الملفات والقضايا الساخنة ولا سيما ملف الإرهاب ومحاوله تشكيل حلف لمواجهة خطر «داعش» والأزمة الأوكرانية..

وأكد البيان الختامي للقمة ويلز، ضرورة بناء تحالف لمواجهة الإرهاب، ودعم أوكرانيا وأفغانستان، وكذا العمل على ضمان روابط التحالف وتقويتها.

كما تضمن البيان الختامي لقمة اتفاق القادة على أولويات المشاريع الدفاعية خلال المرحلة المقبلة، ورفض قدرات استخباراتية رفيعة المستوى إلى الشرق باتجاه روسيا، والجنوب باتجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المتوقع أن تستغرق عملية بناء الحلف أسابيع عدة على الأقل. ومن المرتقب أن تكون اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة جوهرياً في بناء هذا الحلف، كما أنه من المرتقب أن يقدم أوباما وكامبوريون بطلب موافقة الكونغرس والبرلمان البريطاني قبل القيام بأي عمل عسكري موسع، في حال تقرر القيام بمثل هذا العمل.

وأكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرياس راسموسن فوج أسس إن قادة دول حلف الناتو الـ28 اتفقوا خلال قمتهم في ويلز على خطة عمل تحضيرية لتقوية الدفاع الجماعي للكتلة وضمان استعداد التحالف لمواجهة أية تحديات، وقال راسموسن أن الاتفاق يظهر تضامناً وعزم حلفاء الناتو، وأشار راسموسن خلال مؤتمر صحفي في اليوم الثاني لقمة

الناتو في نيويورك في ويلز بجنوب شرق بريطانيا إن حلفاء الناتو يواجهون بيئة أمنية أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبلها، بما فيها "الدعوان" الروسي على أوكرانيا والتطرف العنيف في الشرق الأوسط وعدم الاستقرار في شمال أفريقيا. واتفق قادة الناتو خلال اجتماعهم على المحافظة على "الوجود المستمر" والنشاط في الجو والبحر والبر في الجزء الشرقي للحلف على أساس دوري، بحسب راسموسن.

وأضاف "في تلك الأوقات الصعبة، يجب على الناتو أن يكون مستعداً للقيام بكل مهامه والدفاع عن حلفائه ضد كافة التهديدات".

كما اتفقوا على إقامة وحدة انتشار سريع تابعة لقوة الاستجابة التابعة للناتو، بحيث تكون على أتم استعداد وقادرة على الانتشار في وقت قصير.

ورأى راسموسن أن قمة ويلز كانت «من أهم القمم في تاريخ التحالف»، مضيفاً أن «هذه قمة مهمة في وقت مهم»، و«نحن نواجه مناخاً أمنياً تغير كثيراً عن السابق»، في إشارة إلى الخلافات مع روسيا والمخاوف من «داعش».

وقال «التدنيا قرارات مهمة لضمان أمن دولنا وإبقاء الروابط بين أوروبا وأمريكا الشمالية، وبناء الأمن في عالم خطر وأشار راسموسن "ستضم هذه القوة عدة آلاف من القوات البرية المستعدة للانتشار في غضون أيام قليلة مع دعم من قوات جوية وبحرية وقوات خاصة، وبالإضافة إلى ذلك، قال راسموسن إنه من أجل تعزيز قوته، يخطط الناتو لإقامة مركز قيادة وتحكم مناسب ومشارب استقبال وأجهزة تخفيط. كما سيستبادل أيضاً المعلومات الاستخباراتية ويطور الخطط الدفاعية وينظم المزيد من التدريبات.

كما رحب قادة الدول الأعضاء بالناتو بحزمة من الإجراءات الأخرى للتأكد من أن الحلف لا يزال نشيطاً ومستعداً، وهذا

يتضمن تعزيز قوة الدفاع الإلكتروني والتعاون مع الشركاء وإطلاق مبادرة بناء القدرات الدفاعية للمساعدة في استقرار مشروع الحلف دون نشر قوات قتالية بأعداد كبيرة.

ومن المتوقع أن تنضم جورجيا والأردن ومولدوفا لمبادرة بناء القدرات الدفاعية.

وبيّنما تبدو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا متفقة على ضرورة التحرك لمواجهة «داعش» في أسرع وقت ممكن، فإن تلك الدول تجمع على أن أي تحرك أو خطة بعيدة الأمد تحتاج إلى عناصر عدة، على رأسها تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وأكد الرئيس الأميركي باراك أوباما عقب اجتماع حلف الناتو، إنه جرى الاتفاق على نشر قوة تدخل سريع لمواجهة داعش، وأضاف أيضاً بقوله: «أوقننا تقدم داعش في العراق بفضل حلفائنا».

فيما أعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أمس أن بلاده مستعدة للمشاركة في ائتلاف دولي ضد داعش "ضمن احترام القانون الدولي"، مستعبداً في الوقت الراهن أي عمل في سوريا.

وأبدى قادة دول الحلف الأطلسي "ناتو"، استعدادهم لمساعدة العراق إذا ما طلب ذلك، وأعلن رئيس الوزراء البريطاني نيفيد كامبوريون أن قادة الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي ينددون بـ"الأعمال المهجبة والمقبحة" التي يرتكبها تنظيم "داعش".

وصرح كامبوريون: "نحن متحدون في إدانة هذه الأعمال المهجبة والمقبحة... تهديدهم سيزيد من عزيمتنا على الدفاع عن قيمنا" والقضاء على التنظيم الذي يهدد بإعدام رهينة بريطاني بعد أن أعدم رهينتين أميركيتين.

وكانت القمة قد شهدت نقاشات بين الدول الأعضاء حول ضرورة رفع الإنفاق العسكري بين جميع أعضاء الحلف، كي لا تتحمل الولايات المتحدة، ومعها المملكة المتحدة، العبء الأكبر عسكرياً في الحلف.

## "الوكالة الذرية" تشتبه بإعادة تشغيل كوريا الشمالية لأحد مفاعلاتها

البلوتونيوم واليورانيوم. غير أن المعهد حينها "دون وجود معطيات إضافية على غرار إنتاج منتظم للبخار، فإنه من الصعب تقرير أن المفاعل في حالة عمالية وبالتالي تقدير كمية البلوتونيوم المنتج".

كما لاحظت الوكالة "عمليات تجديد إضافية" طالت قسماً آخر من المفاعل حيث يشتبه في سعي النظام إلى توسيع مصنع أجهزة طرد مركزي. غير أن الوكالة أوضحت مع ذلك أنه "لا يمكنها تأكيد الغاية" من هذه الأشغال.

وتقول كوريا الشمالية أن المصنع لا ينتج إلا اليورانيوم الضعيف التخصيب لتغذية مفاعل مستقبلي يعمل بالماء الخفيف. لكن الخبراء يشتبهون في أن النظام يريد إنتاج اليورانيوم ذي الاستخدام العسكري. ويؤكد خبراء جانب أن كوريا الشمالية وبعد أن استخدمت قسماً



الدولي (مركز بحوث أميركي) ان الصور الحديثة للأقمار الصناعية للجمع النووي تشير إلى أن البلد يسعى إلى إعادة إطلاق إنتاج

تجارب نووية منذ 2006م، بدأت في تجديد المنشأة بعد آخر تجربة نووية في فبراير 2013م، ومنذ أغسطس قدر معهد العلوم والأمن

فيينا/أ.ف.ب.

أفاد تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن كوريا الشمالية أعادت، على الأقل جزئياً، تشغيل مفاعلها النووي في بيونغجيون القادر على إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه لتصنيع قنابل ذرية. وهذا المفاعل الوحيد لدى نظام بيونغ جيانغ، أغلق في 2007م لكن منذ نهاية أغسطس 2013م لاحظت الوكالة

من خلال تحليل صور أقمار صناعية، انبعاث بخار وصراف مياه تبريد.

وقال التقرير: إن هذه العلامات "تتطابق مع نشاط مفاعل غير أنه بالنظر إلى عدم تمكن الوكالة من الوصول إلى المفاعل الذي تبلغ قوته 5 ميغاوات منذ أبريل 2009م، فإنه لا يمكنها تأكيد أنه يعمل".

وأغلق مفاعل بيونغجيون القادر على إنتاج 6 كلغ من البلوتونيوم سنوياً وهي كمية كافية لصنع قنبلة نووية، في 2007م في إطار اتفاق "مساعدة" في مقابل نزع سلاح" مع كوريا الشمالية، وكوريا الشمالية التي أجرت ثلاث

في أيديهم (تنظيم الدولة الإسلامية)، ويمكننا فقط أن نتخيل ما الذي ستفعله مثل تلك الجماعة إذا أصبح في حياتها مثل هذا السلاح".

وذكرت كاج أن 100 % من أسوأ الأسلحة الكيميائية السورية المملنة جرى تدميرها في حين تم التخلص من 96 % من إجمالي المخزونات، وأضاف أنه عندما ينتهي عمل البعثة المشتركة فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستواصل الإشراف على العملية بدعم من الأمم المتحدة.

وقالت كاج: إن 12 منشأة إنتاج -سبع حظائر وخمسة أنفاق- لم يتم تدميرها حتى الآن وقد يستغرق ذلك ستة أشهر.

ووافق سوريا على تدمير أسلحتها الكيميائية قبل عام بمقتضى اقتراح روسي مما أدى إلى تقاضي ضريبة عسكرية محتملة من الولايات المتحدة، وجاءت تلك الخطوة في أعقاب غضب عالمي من هجوم بغاز السارين في غرطة دمشق في أغسطس 2013م أودى بحياة مئات الأشخاص.

وتبادلت الحكومة السورية ومقاتلو المعارضة الاتهام بالمسؤولية عن أسوأ هجوم بسلح كيميائي في ربع قرن، وألقت القوى الغربية بالمسؤولية على الأسد في الهجوم بينما قالت روسيا إن مسلحي المعارضة هم المسؤولون على الأرجح.

الكيميائية السورية إنه منذ أن قدمت حكومة الرئيس بشار الأسد إعلانها الأصلي في أواخر العام الماضي قامت دمشق بإجراء أربعة تعديلات.

وقالت كاج بعد أن أطلعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عمل البعثة المشتركة للمرة الأخيرة قبل انتهاء مهمتها في الثلاثين من سبتمبر: "حسب إعلان السلطات السورية نفسها مازالت هناك بعض التناقضات أو المسئلة المثارة... أنها مناقشة مستمرة في دمشق وأيضاً في لاهاي".

وأضافت قائلة: "هناك مخاوف من تناقضات في الكميات وأموار أخرى مماثلة... سأعود إلى دمشق في الفترة المقبلة وسنتابع ذلك أيضاً".

لكن مع سيطرة متشددي الدولة الإسلامية على مساحات واسعة في سوريا والعراق كانت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة سامانتا باور أن هناك مخاوف من أي أسلحة كيميائية لم يعلن عنها قد تسقط في أيديهم.

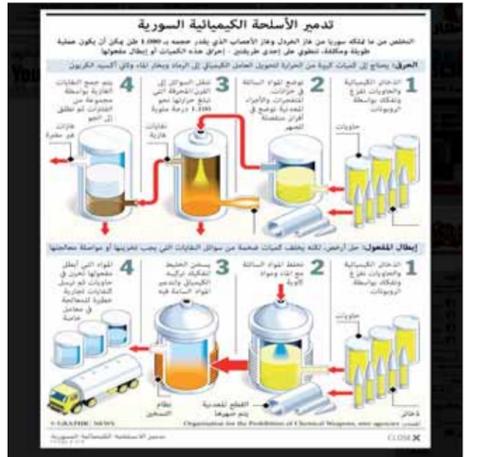
وقالت باور التي ترأس مجلس الأمن لشهر سبتمبر للصفيين بعد أن قدمت كاج تقريرها إلى المجلس: "الولايات المتحدة قلقة بشأن جميع التناقضات المحتملة وأيضاً احتمال وجود فجوات حقيقية في الإعلان".

بالإضافة إلى ذلك، فإن "التأكيد إذا كانت هناك أسلحة كيميائية باقية في سوريا فسيفكون هناك خطر لأن تسقط تلك الأسلحة

الأمم المتحدة/رويترز/

- أكدت الأمم المتحدة أمس الأول تناقضات وأسئلة ما زالت تحيط بالإعلان الذي قدمته سوريا بشأن أسلحتها الكيميائية بينما أبدت الولايات المتحدة قلقاً من أن أي عناصر

كيميائية سامة لم يعلن عنها قد تسقط في أيدي متشددي تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، وأعلنت سيجريد كاج رئيسة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تشرف على تدمير الأسلحة



## ليبيا.. ربع مليون نازح بسبب العنف

جنيف/أ.ف.ب.

قال مكتب حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة إن أعمال العنف والقتال الأخيرة التي نشبت في ليبيا تسببت في نزوح وهجرة حوالي 250 ألف شخص.

وذكر مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في تقريره لى ما لا يقل عن مائة ألف ليبي أصبحوا في عداد النازحين واللاجئين في بلدهم.. فيما غادر ليبيا نحو 150 ألف شخص آخرين، بمن فيهم عمال اجانب.

وكانت ليبيا قد شهدت خلال الأشهر الأخيرة اشتباكات ومواجهات في طرابلس وبنغازي تعد الاسوأ منذ الاطاحة بنظام القذافي في عام 2011م، واتهم المكتب في تقريره الجماعات المسلحة بانتهاكات لحقوق الانسان والقصف العشوائي في هاتين المدينتين، مما أدى إلى سقوط 214 شخصاً في الفترة ما بين أواسط مايو وأواخر أغسطس الماضيين، وقال: "إن الهجمات العشوائية تمثل جرائم حرب كالهجمات ضد مدنيين وأهداف مدنية". ويقول التقرير أيضاً: "إن مدنيين تعرضوا للاختطاف وتعذيب".

## فرار مليون شخص من مناطق النزاع



## أوكرانيا والانفصاليون يوقعان بروتوكولا مبدئياً لوقف إطلاق النار

عواصم/وكالات

قال الرئيس الأوكراني، بيتر بوروشينكو: إن مسؤولين أوكرانيين وقادة الانفصاليين الموالين لروسيا المجتمعين في عاصمة بلاروسيا، مينسك، وقعوا على بروتوكول مبدئي لوقف إطلاق نار بين الطرفين.

ويشارك في محادثات مينسك الرئيس الأوكراني السابق،

ليونيد كوشما وسفير روسيا لدى كييف، ميخائيل زورابوف، وقادة "جمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبية" التي أعلنت عن انشقاقها من جانب واحد.

وجاءت هذه المفاوضات في أعقاب طرح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، خطة سلام من سبع نقاط. وتشمل الخطة وقف الجيش الأوكراني والانفصاليين الموالين

لروسيا "العمليات الهجومية النشطة" وفرض رقابة دولية للتأكد من التزام الطرفين بوقف إطلاق النار وتبادل السجناء بدون أي شروط وفتح ممرات إنسانية آمنة لنقل المساعدات إلى من يحتاجها.

ويأتى هذا الإعلان وسط أبناء عن تصاعد المناوشات شرقي أوكرانيا إذ اندلع قتال عنيف وقصف حول مدينة ماريبول الساحلية الاستراتيجية في الجنوب الشرقي لأوكرانيا.

وتسعى الدول الغربية لفرض مزيد من العقوبات على روسيا. ويتهم الغرب روسيا بأنها ترسل أسلحة وجنودا إلى الانفصاليين شرقي أوكرانيا لدعمهم في حربهم ضد حكومة كييف لكن موسكو تنفي هذه الاتهامات.

وتحاول القوات الأوكرانية والمتطوعون الاحتفاظ بماريبول في بحر أوف.

إلى ذلك أعلنت الأمم المتحدة أن أكثر من مليون شخص تركوا منازلهم بسبب تصاعد الصراع بين القوات الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا شرقي أوكرانيا.

ويلعب عدد الذين نزحوا من منازلهم خلال الأسابيع الثلاثة الماضية فقط نحو 260 ألف شخص، بحسب فيسنتين كوشيتل مدير مكتب وكالة الأمم المتحدة للاجئين أوروبا.

ومنتى قوات حكومة كييف بسلسلة من الهزائم على أيدي الانفصاليين الموالين لروسيا الذين يواصلون تقدمهم على عدة جهات شرقي أوكرانيا.

كان انفصاليون مولون لروسيا في دونيتسك ولوهانسك قد أعلنوا استقلال مناطقهم عن أوكرانيا في أبريل الماضي، وذلك في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية إليها في مارس. وقتل نحو 2600 مدني ومقاتل منذ منتصف أبريل عندما أرسلت أوكرانيا قواتها لطرد الانفصاليين.

